الجمهوريـة التونسيـة

وزارة النقــل

التقريـر السنـوي للأداء لمهمّـة النقـل

بعنـوان سنـة 2023

مــاي 2024

الفهـــــــــــرس

المحور الأوّل: تقديم عام لأهم إنجازات مهمة النقل لسنة 2023.

1.ملخص لأهم الإنجازات الإستراتيجية للمهمة.....4
2.نتائج تنفيذ ميزانية المهمة.....6

المحور الثاني: الإنجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2023

I.برنامج النقل البري

1. نتائج أداء البرنامج.. 11
2. نتائج تنفيذ ميزانية لبرنامج 17

II.برنامج النقل البحري والموانئ البحرية التجارية

1. نتائج أداء البرنامج 21
2. . نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج 28

III.برنامج الطيران المدني

1. نتائج أداء البرنامج.....30
2. نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج 37

IV.برنامج القيادة والمساندة

1. نتائج أداء البرنامج 41
2. نتائج تنقيذ ميزانية البرنامج ….....48

المحـــور الأوّل

تقديــم عـام لأهـمّ إنجـازات المهمّـة لسنــة 2023

1. ملخص لأهم إنجازات الإستراتيجية للمهمة:

تضطلع وزارة النقل بالمهمة الاستراتيجية المتمثلة في تركيز وتطوير منظومة نقل شاملة، مندمجة ومتكاملة تساهم في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستديمة وتضمن الاستجابة إلى حاجيات الأشخاص والبضائع للنقل في أحسن الظروف الممكنة خاصة من حيث السلامة والأمان والكلفة والجودة وحماية المحيط. وتشمل منظومة النقل أنشطة النقل والجولان برا وبحرا وجوا واللوجستية والرصد الجوي. ولهذا الغرض، تتولى وزارة النقل ضبط السياسة العامة والمخططات والبرامج في مجال النقل واللوجستية ومتابعة تنفيذها.، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تفاقم الأزمة الهيكلية التي يعاني منها القطاع وعلى هذا الأساس تم العمل خلال سنة 2023 على الحد من تداعيات الأزمة الراهنة وإستعادة نسق نمو القطاع وذلك خاصة من خلال العمل على تطوير ودعم المحاور الاستراتيجية التالية:

- ✓ النهوض بالنقل العمومي الجماعي وتدعيم البنية الأساسية وتطوير وتجديد اسطول النقل العمومي للأشخاص ودعم النقل الحديدي للأشخاص والبضائع
- ✓ تامين المبادلات التجارية بأقل كلفة وبجودة خدمات عالية في أسرع الآجال وذلك قصد تقليص كلفة عبور البضائع وتدعيم القدرة التنافسية للصادرات والمساعدة على استقطاب الاستثمار الخارجي
- ✓ ربط تونس بالخارج وتعزيز تموقعها على مستوى الأسواق الخارجية والتكثيف من حجم مبادلاتها الاقتصادية، وربط الجهات ببعضها وفكّ عزلتها ممّا يعزّز دورها الاقتصادي والتنموي.

هذا ويتلخص أداء مهمة النقل بالنسبة لسنة 2023 في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمهمة من خلال العمل على تحقيق ما يلي:

* **بالنسبة لقطاع النقل البري** والذي يهدف استراتيجيا الى النهوض بالنقل العمومي الجماعي من خلال تجديد اسطول النقل ودعم النقل الحديدي للأشخاص والبضائع فان إنجازاته لهذه السنة تمثلت في تحقيق العديد من الأنشطة التي ساهمت في تحقيق المحاور الاستراتيجية للمهمة حيث نذكر على سبيل المثال:

1- استكمال مراجعة مجلة الطرقات ونصوصها التطبيقية حيث تمت المصادقة عليها خلال مجلس وزاري وسيتم نشرها قريبا
2- استكمال مراجعة الامر عدد 33 لسنة 2004 المتعلق بتنظيم النقل البري وذلك في اتجاه إعادة تنظيم القطاعات واحداث قطاعات جديدة تستجيب لمتطلبات السوق،
3- مواصلة دعم أنشطة الشركات العمومية للنقل البري للأشخاص وذلك في الجانب المتعلق بالخطوط المستغلة وتدعيم الاسطول مع دعم وتقييم استغلال الخواص لهذا النشاط،
4- تم تجديد وتطوير اسطول الحافلات بالنسبة للشركات الجهوية للنقل من خلال انجاز الاقتناءات المبرمجة وتوفير قطع الغيار اللازمة لعملية الصيانة وهو ما ساهم في تحسن مؤشر الاسطول الجاهز للاستغلال وتحقيق هذه تدعيم وتنمية النقل العمومي الجماعي،

5- على مستوى نقل البضائع والأشخاص عبر الشبكة الحديدية تم تطوير شبكات النقل الحديدي الحضري والجهوي من خلال مواصلة انجاز المشاريع المتواصلة على غرار مشروع الشبكة الحديدية السريعة ومن خلال نقل الفسفاط من خلال تحسين معدات النقل والتقيد بنقل الكميات المتعهد بها.

6- وفي إطار دعم النقل المدرسي والجامعي تم خلال سنة 2023 وضع برنامج وطني لتامين العودة المدرسية والجامعية بالتنسيق مع الشركات الجهوية للنقل ومن خلال دعمها لوجستيا وماديا باقتناءات حافلات جديدة،

7- اما على مستوى استراتيجية السلامة فقد تم تدعيم السلامة بوسائل النقل العمومية الجماعية وتركيز منظومة الصيانة الوقائية.

* **بالنسبة لقطاع الطيران المدني** والذي تتمثل رؤيته الاستراتيجية في: ربط تونس بالخارج وتعزيز تموقعها على مستوى الأسواق الخارجية والتكثيف من حجم مبادلاتها الاقتصادية، وربط الجهات ببعضها وفكّ عزلتها ممّا يعزّز دورها الاقتصادي والتنموي، فان اهم الإنجازات المحققة خلال سنة 2023 والتي ساهمت في تحقيق الرؤية الاستراتيجية للمهمة تتمثل فيما يلي:

1- في إطار تحسين جودة الخدمات المقدمة للمسافرين عبر المطارات فقد تعززت من خلال ادماج استغلال بعض الطائرات في إطار صيغة البيع وإعادة التأجير. كما تم سحب الطائرات المتقادمة وتفعيل برنامج صيانة الطائرات إضافة الى اقتناء معدات استغلال.

2- اما في إطار تنمية النقل الجوي بالمطارات فقد تم خلال سنة 2023 توسعة وتطوير المحطة الجوية لمطار تونس قرطاج الدولي وتركيز 4 منارات متعددة الاتجاهات إضافة الى تركيز منظومة متكاملة لقراءة جوازات السفر بكافة المطارات. كما تم في هذا الصدد وضمن هذا المحور الاستراتيجي توسعة منطقة الشحن الخاصة بالبضائع الكبيرة الحجم. كما تم دعم تنشيط حركة المطارات الداخلية وتعزيز مستوى السلامة وامن الطيران.

* **أما بالنسبة لقطاع النقل البحري والموانئ** والتي تعتمد استراتيجيته على تامين المبادلات التجارية بأقل كلفة وبجودة خدمات عالية في أسرع الآجال وذلك قصد تقليص كلفة عبور البضائع وتدعيم القدرة التنافسية للصادرات والمساعدة على استقطاب الاستثمار الخارجي فان الإنجازات المسجلة خلال سنة 2023 ساهمت في تحسين مستوى تحقيق الرؤية الاستراتيجية لمهمة النقل من خلال:

1- في إطار الهدف الاستراتيجي تعصير البنية التحتية المينائية وتحسين الخدمات فقد تم انجاز المرحلة الأولى من محطة الحاويات بكلفة تقدر بـ 55660 ألف دينار واستكمال إعادة تهيئة المحطة البحرية بسيدي يوسف. كما تم استكمال اشغال بناء رصيف المواد الصلبة بميناء رادس إضافة الى توسيع الرصيف البترولي بميناء بنزرت.

2- كما تم اقتناء التجهيزات البحرية للإنقاذ والسلامة في إطار المحور الاستراتيجي دعم سلامة وامن السفن والمرافق المينائية.

3- وفي إطار تدعيم الاسطول البحري الوطني وتشجيع الاستثمار الخاص في المجال فقد تم انجاز دراسة لبناء محطات بحرية عصرية جديدة.

2. نتائج تنفيذ ميزانية المهمة:

تم ضبط ميزانية وزارة النقل لسنة 2023(قانون ميزانية الأصلي والتكميلي) في حدود 1011475ألف دينار كاعتمادات دفع موزعة كما يلي:

*نفقات التأجير : 23760 ألف دينار

*نفقات التسيير 4664 أ.د

*التدخلات : 967740 أ.د

* نفقات الإستثمار: 15311 أ.د .

جدول عدد 1

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة2023مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2023	إنجازات 2023	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق. م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	23760000	19 141 512	-4618488	%81
	اعتمادات الدفع	23760000	20 423 845	-3336155	%86
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	4664000	4 544 237	-119763	%97
	اعتمادات الدفع	4664000	4 557 268	-106732	%98
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	967740000	910 605 981	-57134019	%94
	اعتمادات الدفع	967740000	910 605 981	-57134019	**%94**
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	2 690 000	2096974	-593026	%78
	اعتمادات الدفع	15311500	1234380	-14076620.	%8
المجموع	اعتمادات التعهد	**998854000**	937 684 068	**-61169932**	**%94**
	اعتمادات الدفع	**1011475000**	**935526110**	**-75948890**	**%92**

جدول عدد 2:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2023مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج

الوحدة: ألف دينار

البرامج		تقديرات 2023 (ق. م التكميلي) (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز% (2)/ (1)
البرنامج عدد 1:	اعتمادات التعهد	900425000	856 551 748	-43873252	%95
	اعتمادات الدفع	910591000	856 463 698	--54127302	%94
البرنامج عدد 2:	اعتمادات التعهد	12624000	12 123 748	-500252	%96
	اعتمادات الدفع	12624000	11 969 903	-654097	%95
البرنامج عدد 3:	اعتمادات التعهد	52819000	49 049 253	3769097-	%93
	اعتمادات الدفع	52819000	48 977 015	-3841985	%93
البرنامج عدد 4:	اعتمادات التعهد	32986000	19 959 319	-13026681	%61
	اعتمادات الدفع	35441000	18 115 494	-17325506	%51
المجموع العام	**اعتمادات التعهد**	**998854000**	**937 684 068**	**-61169932**	**%94**
	اعتمادات الدفع	**1011475000**	**935526110**	**-75948890**	**%92**

بلغت نسبة إنجاز الميزانية في مهمة النقل ما يقارب 94% وهو ما يفسر بتحسن ملحوظ على مستوى استحثاث نسق الاستثمار وتحقيق تحسن في مستوى المؤشرات المعتمدة ونذكر منها تطور نسبة الإنجاز على مستوى كل برنامج حيث بلغت اقل نسبة انجاز 61% بالنسبة لبرنامج القيادة و المساندة نظرا لعدم انجاز بعض الاعتمادات المرصودة ضمنه من اعتمادات التعهد بينما بلغت أكبر نسبة انجاز 96% بالنسبة لبرنامج الطيران المدني الذي حقق نسبة استهلاك اعتمادات مرتفعة تعود بالأساس الى ان اكثرها اعتمادات دعم موجهة الى الفاعلين العموميين و التأجير الخاص بالبرنامج.

وبلغت نسبة إنجاز برنامج النقل البري خلال سنة 2023 ما يقارب 94% حيث تم استهلاك اعتمادات جملية تقدر 856 مليون دينار من مجموع الاعتمادات ويعود ذلك الى تحقيق نسبه هامة من صرف اعتمادات الدعم الموجهة الفاعلين العموميين.

بالنسبة لبرنامج الطيران المدني بلغت مجموع إنجازات سنة 2023 الخاصة بالمبالغ المدفوعة 11969900مقابل 12624000 بعنوان تقديرات نفس السنة أي بنسبة انجاز تساوي 95 %

بالنسبة لبرنامج النقل البحري والموانئ بلغت نسبة إنجاز ميزانية سنة 2023 إجمالا 93% ويعود هامش الفارق 7% أساسا إلى تأخر في دفع القسط الأخير الخاص بتأجير أعوان شركة ميناء النفيضة والتاخير في تنفيذ المشاريع الخاصة بالشركة المذكورة.

اما فيما يتعلق في ابراز العلاقة بين الإنجاز الميزانياتي والأداء بالنسبة النقل والبرامج المترتبة عنها فإننا نلاحظ ان نسبة الإنجاز الجملية بالنسبة لكامل المهمة بالنسبة للميزانية والمقدرة بـ 96% مرتبطة بما تم إنجازه على مستوى تحقيق الأهداف والمحاور الاستراتيجية للمهمة. وذلك من خلال تحسن مؤشرات قيس الأداء وتحسن مؤشر استهلاك الاعتمادات المخصصة لدعم الفاعلين العموميين.

اما بالنسبة على مستوى كل برنامج فان تحسن مؤشرات الأداء وبالتالي تحقيق الأهداف الاستراتيجية لكل برنامج رافقه تحسن على مستوى انجاز اعتمادات الميزانية ما عدى بالنسبة للبرنامج القيادة والمساندة التي لم تتعد فيه نسبة الإنجاز 61%.

المحـــور الثانـــي

الإنجازات الخاصة ببرامج المهمّة لسنة 2023

برنامج النقل البرّي

1- نتائج أداء البرنامج:

يعتبر قطاع النقل البري عاملا أساسيا للتنمية الاقتصادية والاندماج الاجتماعي من خلال تنمية المناطق الداخلية للبلاد، والقضاء على الفوارق الاجتماعية والثقافية بين أفراد المجتمع الواحد وذلك بتوفير خدمات لنقل الأشخاص والبضائع في ظروف آمنة.

وتتمثل التوجهات الاستراتيجية العامة لقطاع النقل البرّي بالخصوص في النهوض بالنقل العمومي وذلك من خلال تدعيم البنية الأساسية وتطوير وتجديد أسطول النقل العمومي للأشخاص ودعم النقل الحديدي للأشخاص والبضائع.

وتتمثل أهم المحاور الرئيسية في:

- تدعيم عرض النقل العمومي الجماعي على الطرقات،
- تطوير شبكات النقل الحديدي للأشخاص،
- تدعيم وتطوير شبكات النقل الحديدي البضائع،
- تدعيم السلامة بوسائل النقل العمومي الجماعي وتركيز منظومة الصيانة الوقائية،
- دفع مسار التحول الطاقي في اتجاه استغلال وسائل نقل تستعمل الطاقات المتجددة،
- دعم رقمنة خدمات النقل العمومي الجماعي.
- تهيئة فضاءات المعابر الحدودية البرية التابعة لديوان المعابر الحدودية حسب المواصفات والمعايير الدولية

كما يتميز برنامج النقل البري بتعدد المتدخلين حيث يساهم الفاعلين العموميين (19 مؤسسة) مساهمة مباشرة في تحقيق أهداف البرنامج باعتماد جملة من المؤشرات حيث تتلقى هذه المؤسسات دعما من ميزانية الدولة. وفي إطار الانخراط الإيجابي في إستراتيجية النقل البري والتناغم الناجح والفعال مع أهدافها تحرص الشركات الوطنية والجهوية للنقل البري مع ضمان مقومات السلامة وترشيد استهلاك الطاقة إضافة إلى تطوير النشاط والرفع من قيمة الإنتاج.

وبالنسبة لسنة 2023 فقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير اللازمة لتحسين مستوى العرض وتلبية كل طلبات التنقل في ظروف آمنة. ويبرز أهم ما شهده قطاع النقل البري خلال سنة 2023 من خلال المؤشرات التالية:

- تراجع حجم العرض مقارنة بالسنوات السابقة بسبب تهرم الأسطول وتأخر إنجاز الاستثمارات المبرمجة،
- تراجع في عدد الحوادث على متن وسائل النقل العمومي الجماعي وذلك نظرا لحرص جميع الأطراف المعنية بملف السلامة المرورية للتخفيف من عدد الحوادث،
- تحسن نسبي لنشاط نقل الفوسفاط مقارنة بالسنة الماضية وعدم تحقيق الأهداف المرسومة ويعود ذلك لعدة صعوبات تتمثل بالخصوص في تردي وضعية الأسطول لعدم توفر قطع الغيار وعدم توفر معدات الشحن.
-

- **الهدف الاستراتيجي 1.1: تدعيم وتنمية النقل الجماعي**

يعكس هذا الهدف اهم توجه استراتيجي للقطاع الا وهو النهوض بالنقل العمومي الجماعي للأشخاص حيث تسعى الشركات الوطنية والجهوية للنقل البرّي للمسافرين لتدعيم وتنمية خدمات النقل الجماعي قصد توفير نقل عمومي منتظم آمن يحتوي على معايير الرفاهة والراحة للمسافرين دون المساس بالقدرة الشرائية للمواطن.
ولتحقيق هذا الهدف تقوم الشركات بتطوير حجم العرض من خلال تعزيز الأسطول والرفع من نسبة جاهزيته الامر الذي سينعكس إيجابيا على تطور عدد البقاع المعروضة.

المؤشر عدد: 1.1.1تطور عدد البقاع المعروضة

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 -1	إنجازات 2023 -2	إنجازات 2023مقارنة بتقديرات2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
تطور عدد البقاع المعروضة (شبكة الحافلات)							
نسبة	-2.27%	3.03%	5%	-23%	72%	2.4%	2025
تطور عدد البقاع المعروضة (الشبكة الحديدية)							
نسبة	-2.61%	-0.7%	4%	23%	105%	1%	2025

شبكة الحافلات:

عدد البقاع المعروضة (بقعة معروضة)	إنجازات 2021	تقديرات 2022	إنجازات 2022	تقديرات 2023	إنجازات 2023
الشركات الجهوية للنقل	285 560	300 732	296 647	312 682	213 980
شركة النقل بتونس	41 553	42 161	39 662	47 019	41 293
الشركة الوطنية للنقل بين المدن	2 109	2 350	2 902	2 716	6 630
المجموع	**329 222**	**345 243**	**339 210**	**362 417**	**261 903**

الشبكة الحديدية:

عدد البقاع المعروضة (بقعة معروضة)	إنجازات 2021 (التقرير السنوي للقدرة على الأداء (2021	تقديرات 2022 (المشروع السنوي للقدرة على الأداء (2023	إنجازات 2022 (التقرير السنوي للقدرة على الأداء (2022	تقديرات 2023 (المشروع السنوي للقدرة على الأداء (2023	إنجازات 2023
شركة النقل بتونس	24 472	25 844	18 352	25 872	17 010
الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	59 179	67 956	64 714	71 692	85 264
المجموع	**83 651**	**93 800**	**83 066**	**97 564**	**102 274**

بالنسبة لشبكة الحافلات تم تسجيل نسبة إنجاز بـ 72% مقارنة بالتقديرات لسنة 2023 ويعود هذا الفارق بالأساس إلى الوضعية المالية الدقيقة لجميع شركات النقل والذي تسبب في تأخير كبير في تنفيذ برامج الاستثمار المتعلّق بالاقتناعات، وارتفاع أسعار وسائل النقل، هذا بالإضافة إلى عدم الزيادة في تعريفة النقل العمومي الجماعي مع زيادة تكاليف الاستغلال الأخرى (الوقود، قطع الغيار، الأجور) والخسائر الناجمة عن أعمال التخريب والاعتداء على مختلف وسائل النقل.

أما بالنسبة للشبكة الحديدية فقد تم تسجيل نسبة انجاز تقدر بـ 105%مقارنة بالتقديرات لسنة 2023 ويعود ذلك بالأخص إلى دخول الخط E من الشبكة الحديدية السريعة حيز الاستغلال بداية من 20 مارس 2023 الذي مكّن من استغلال 1200 مقعدا كطاقة استيعاب في كل سفرة بين ساحة برشلونة ومحطة بوقطفة.

وبالرغم من هذا التطور الإيجابي فإن أسطول النقل الحديدي يواجه في مجمله صعوبات حيث لم يشهد تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة ويعود ذلك إلى تقادم الأسطول وعدم النجاعة لبعض الاقتناءات وبالتالي ضعف الجاهزية وصعوبة في اقتناء قطع الغيار اللازمة للصيانة، بالإضافة إلى تدهور حالة البنية التحتية، وهو ما أثّر سلبا على جودة الخدمات.

ولتجاوز الإشكاليات المطروحة آنفا فإن الشركات الوطنية والجهوية للنقل البري تسعى إلى تحسين عرض النقل من خلال الحرص على الرفع من جاهزية الأسطول وذلك بإعداد برنامج صيانة الأسطول المتوفر ووضع خطة لمواجهة الصعوبات التي تعترض الشركات خاصة فيما يتعلق بتجديد وتطوير الأسطول حتى يتم تأمين نقل المسافرين في أحسن الظروف.

- **الهدف الاستراتيجي2.1: دعم سلامة النقل الجماعي للأشخاص**

يتمثل هذا الهدف في تدعيم متطلبات السلامة على متن وسائل النقل العمومي للأشخاص (بالطرقات وعبر شبكة السكك الحديدية) وذلك بتطور سلامة الاسطول المعد لنقل المسافرين وما مدى فاعلية منظومة الصيانة وجاهزية الاسطول المستغل.

تم الاعتماد على تطور عدد الحوادث من سنة لأخرى كمؤشر للسلامة على متن وسائل النقل العمومي الجماعي للأشخاص بالتنسيق مع المرصد الوطني للسلامة المرورية. هذا ومع العلم أنه سيتم درس واقتراح مؤشرات أكثر نجاعة حيث سيتم اعتمادها إثر إعداد مشروع القدرة على الأداء لسنة 2025 وبهذا يتم تحسين تقديم الهدف ويكون في علاقة بالمحاور الاستراتيجية للبرنامج

المؤشر 2.1.1: تطور الحوادث على متن وسائل النقل العمومي الجماعي							
وحدة المؤشر	إنجازات 2022	إنجازات 2022*	تقديرات 2023 1-	إنجازات 2023 2-	إنجازات 2023 مقارنة بتّقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة*	السنة
%	-20%	26%	تقليص عدد الحوادث مقارنة بسنة 2022	-2%	تسجيل انخفاض في عدد الحوادث	تقليص عدد الحوادث	2025

(*) تم اعتماد إنجازات 2022 حسب ما ورد في التقرير السنوي للقدرة على الأداء للسنة 2022

تطور حوادث المرور	2020	2021	2022	2023
حوادث المرور حسب وسائل النقل العمومي الجماعي				
حافلة	85	88	118	109
قطار وميترو	46	17	14	21
المجموع	131	105	132	130
مجموع حوادث الطرقات	4774	5089	5715	5796

*المصدر: إحصائيات المرصد الوطني للسلامة المرورية.

وفق احصائيات المرصد الوطني للسلامة المرورية، تم تسجيل سنة 2023 تراجعا بنسبة 2% مقارنة بسنة 2022 وذلك نظرا لحرص وزارة النقل وجميع الأطراف المعنية بملف السلامة المرورية للتخفيف من عدد الحوادث.

بالنسبة لسنة 2022 تم تسجيل ارتفاعا بنسبة 26% مقارنة بسنة 2021 والسبب الرئيسي لحوادث الطرقات يعود إلى العنصر البشري أساسا، بنسبة قد تصل إلى 90 بالمائة.

- **الهدف الاستراتيجي 3.1: دعم النقل الحديدي للبضائع**

يمثل تدعيم النقل الحديدي للبضائع هدفا استراتيجيا لنشاط النقل البرّي وذلك بالأساس من خلال تدعيم الاستثمار في المعدات المخصصة لنقل البضائع وصيانة البنية التحتية المخصصة لذلك.

وتؤمن الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية نشاط النقل الحديدي للبضائع والمتمثل في نقل الفسفاط (من ستة مناجم تابعة لشركة فسفاط قفصة الى معامل التحويل للمجمّع الكيميائي التونسي) ونقل البضائع المختلفة (أسمدة، حبوب، مواد غذائية، مواد بناء..).

المؤشر 3.1.1: تطور النقل الحديدى للبضائع							
وحدة المؤشر	**إنجازات 2021**	**إنجازات 2022**	**تقديرات* 2023 (1)**	**إنجازات 2023 (2)**	**إنجازات 2023مقارنة بتّقديرات2023 (1)/(2)**	**القيمة المستهدفة***	**السنة**
تطور النقل الحديدي للبضائع							
%	**21%**	**-18.1%**	**%19**	**8%**	**32%**	**16%**	**2025**
- تطور نقل الفسفاط							
%	30%	-18.2%	19%	%17	%30	0%	2025
- تطور نقل للبضائع المختلفة							
%	9%	-18%	19%	%2-	38%	47%	2025

مؤشر قيس الأداء:	**الوحدة**	**إنجازات2021**	**إنجازات 2022**	**تقديرات 2023**	**تقديرات محينة 2023**	**إنجازات 2023**	**إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)**	**القيمة المستهدفة***	**السنة**
المؤشر عدد 1 - تطور النقل الحديدي للبضائع (المجموع)	**مليون طن**	**2.500**	**2.432**		**3,125**	**2,622**	**32%**	**16%**	**2025**
- تطور نقل الفسفاط		1,800	1,437	5.688	2,000	1,683	30%	0%	2025
- تطور نقل للبضائع المختلفة		0,169	0.959	2.460	1.125	0,939	38%	47%	2025

شهد مؤشر تطور نقل الفسفاط نسبة إنجاز لم تتجاوز 30% حيث بلغت الكميات المنقولة من الفسفاط 2.622مليون طن مقارنة بما تقديره بحوالي 3.125 مليون طنا. ويعود ذلك إلى :

- عدم استرجاع تفريغ الفسفاط بمعمل تيفارت النسق العادي حيث تم حذف 513 قطارا
- ضعف نسبة جاهزية العربات المجرورة من صنف «YSH culbutable» وذلك لعدم توفر قطع الغيار.
- عدم توفر معدات الشحن بمنجم صهيب في أغلب الأحيان.

تواصل تعطل وصول قطع الغيار الخاصة بالقاطرات (DS) إلى مستودعات الشركة.

- المردودية الضعيفة للمزود فيما يخص تأهيل صناديق عربات الفسفاط (13,5عربة /الشهر عوض عن 25 عربة)
- الحالة السيئة للقاطرات القديمة التي تستعمل في تأمين قطارات الفسفاط بين المتلوي وكاف الدور وقفصة صهيب وكذلك عمليات المناورة التي تتطلب عمليات تأهيل شامل.

وبالنسبة لنقل البضائع المختلفة فقد شهد المؤشر نسبة إنجاز تقدر 38% حيث بلغت الكميات المنقولة 0.939 المنجزة مليون طن سنة 2023 مقابل تقديرات بحوالي 1.125مليون طن 2022 وتعتبر هذه النسبة ضعيفة لما يواجه نشاط نقل البضائع من عدة صعوبات مرتبطة أساسا بالأسباب التالية:

- بالنسبة لنقل الأسمدة والبخارة: عدم توفر قاطرات المناورة في صفاقس، الحمادة وقفصة مما أدى إلى حذف 41 قطار بالنسبة لنقل الأسمدة في اتجاه معمل الصخيرة و39 قطارا في اتجاه المظيلة خلال شهري سبتمبر وأكتوبر، وحذف 29 قطار بالنسبة لنقل البخارة خلال شهري سبتمبر وأكتوبر.
- نقل الحبوب: عدم توفر القاطرات لنقل الحبوب منذ أفريل 2023 وتعطل القطارات الخارجة من صفاقس يوم إضافي على الأقل نظرا لعدم توفر الصيانة مساءا بمستودعات صفاقس.
- الحاويات البحرية: تراجع في التصدير نظرا للتعقيدات الديوانية وانخفاض التوريد بصفة ملحوظة نظرا لوجود مشاكل مالية وتقنية بالنسبة للحرفاء ALKIMIAوtunifeed.

ولتجاوز هذه العقبات ونقل كمية الفسفاط المتعهد به؛ وضعت الشركة الوطنية للسكك الحديدية عمل تتلخص في:

- الإسراع في إنجاز برنامج الصيانة للرّفع من جاهزية العربات وزيادة عدد القطارات؛
- الإسراع في إقتناء 600 عربة ذات التفريغ المركزي،
- التسريع في البحث عن تمويلات لمشروع تجديد الشبكة الحديدية لمثلث نقل الفسفاط؛ علما وانه تمّ إعداد الدّراسات وتمّ مؤخرا تكليف مكتب دراسات بإعداد ملفات طلب العروض.
- مساعدة الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية على تنفيذ هذه الاستثمارات بإعفاء المعدات والتجهيزات وقطع الغيار التي تقتنيها من الخارج من المعاليم الديوانية ومن الأداء على القيمة المضافة على غرار ما تم العمل به قبل صدور قانون المالية لسنة 2019؛
- العمل على فتح الخط عدد 13 لما يكتسيه من أهمية كبرى من حيث الاستغلال الأمثل للمعدات (العربات والقاطرات) والموارد البشرية (سواق القاطرات) والاقتصاد في الطاقة والحفاظ على السكة والتحكم في التكاليف؛
- استكمال بناء الورشة الجديدة بقفصة وذلك للحفاظ على جاهزية القاطرات وحوكمة التصرف في الموارد؛
- مراجعة تعريفات النقل المجمدة منذ سنة 2016 بالنسبة لنقل الفسفاط؛

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

جدول عدد1

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات		تقديرات 2023	إنجازات 2023	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق.م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز% (2)/ (1)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	4 262	3 328	-934	78%
	اعتمادات الدفع	4 262	3 240	-934	78%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	979	979	0	100%
	اعتمادات الدفع	979	979	0	100%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	895 184	851 865	-43 319	95%
	اعتمادات الدفع	895 184	851 865	-43 319	95%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	0	0	0	0%
	اعتمادات الدفع	10 166	0	-10 166	0%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	0%
	اعتمادات الدفع	0	0	0	0%
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**900 425**	**856 172**	**-44 253**	**95%**
	اعتمادات الدفع	**910 591**	**856 084**	**-54 419**	**94%**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات

جدول عدد2

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة (إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان الأنشطة	تقديرات 2023 ق. م أصلي أو تكميلي (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز% (2)/ (1)
نشاط عدد 1 تنظيم النقل البري	11 944	1 118	-10 826	%9
نشاط عدد 2 دعم الشركات الجهوية للنقل	422 300	422 299	-1	%100
نشاط عدد 3 دعم الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	160 900	122 144	-38 756	%76
نشاط عدد 4 دعم شركة تونس للشبكة الحديدية السريعة	133 400	132 855	-545	%100
نشاط عدد 5 دعم شركة النقل بتونس	162 200	149 727	-12 473	%92
نشاط عدد 6 دعم الشركة الوطنية للنقل بين المدن	3 000	3 000	0	%100
نشاط عدد 7 مساعدة شركة مترو الخفيف بصفاقس	8 225	745	-7 480	%9
نشاط عدد 8 مساعدة ديوان المعابر الحدودية البرية	8 622	24 196	15 574	%281
المجموع	**910 591**	**856 084**	**-54 507**	**%94**

(*) يتم اعتماد الأنشطة المدرجة حاليا بمنظومة "أمد"
* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

تم ضبط نفقات برنامج النقل البري لسنة 2023 في حدود 900425 أد تعهدا و910591اد دفعا موزعة كالآتي:

*نفقات التأجير : 4262 أ.د تعهدا ودفعا.

*نفقات التسيير : 979أ.د تعهدا ودفعا.

*نفقات التدخلات : 895184 أ.د تعهدا ودفعا.

*نفقات الاستثمار: 0أد تعهدا و10166أ.د دفعا.

وبلغت نسبة إنجاز برنامج النقل البري خلال سنة 2023 ما يقارب 94% حيث تم استهلاك اعتمادات جملية تقدر 856 مليون دينار من مجموع الاعتمادات التقديرية وتعتبر هذه النسبة مقبولة مقارنة بما تم تحقيقه على مستوى

إنجاز الأهداف المرسومة وتفسر هذه النسبة بالاستهلاك الكلي للنفقات المرصودة بعنوان التدخلات بنسبة 95% و 100% بعنوان التسيير نلاحظ أن معظم الفاعليين العموميين حققوا نسبة إنجاز فاقت 75% ما عدى شركة مترو صفاقس الخفيف التي حققت نسبة لا تتجاوز 9% .

.

برنامج النقل البحري والموانئ البحرية التجارية

رئيس البرنامج: السيد يوسف بن رمضان

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: 01 سبتمبر 2020

1- نتائج أداء البرنامج:

يتولى البرنامج الإشراف على قطاع النقل البحري والموانئ الذي يسهر أساسا على تأمين المبادلات التجارية بأقل كلفة وبجودة خدمات عالية في أسرع الآجال وذلك قصد تقليص كلفة عبور البضائع وتدعيم القدرة التنافسية للصادرات والواردات التونسية والمساعدة على إستقطاب الإستثمار الخارجي.

ويسعى برنامج النقل البحري والموانئ أساسا إلى تجسيم الأهداف التالية:

- تطوير البنية التحتية المينائية وتحسين جودة الخدمات ورقمنة الإجراءات.
- تدعيم وتطوير الأسطول الوطني البحري التجاري وتشجيع الإستثمار الخاص في المجال.
- تدعيم السلامة وأمن السفن والمرافق المينائية ومقاومة التلوث البحري.

مع الإشارة إلى ان هذه الأهداف انبثقت عن المحاور الإستراتيجية للبرنامج والمتمثلة أساسا فيما يلي:

- تطوير البنية الأساسية المينائية لتأمين المبادلات التجارية بجودة خدمات ونجاعة عالية على مستوى كلفة وآجال النقل وإحترام تواتر الرحلات وقواعد سلامة البضائع والمحافظة عليها وملائمة العرض للطلب، وذلك قصد التحكم في السلسلة اللوجستية للنقل ودعم القدرة التنافسية للصادرات والواردات التونسية.
- تدعيم وتطوير الأسطول الوطني البحري التجاري للرفع من نسبة مساهمة الناقلين البحريين التونسيين في نقل المبادلات التجارية الخارجية.
- دمج حلقات النقل وتطوير النقل متعدد الوسائط والخدمات اللوجستية.
- مواصلة تبسيط الإجراءات وإعتماد التكنولوجيات الحديثة لتبادل المعلومات.
- ملائمة الإطار القانوني والتنظيمي الوطني لقطاع النقل البحري والموانئ لأحكام الإتفاقيات البحرية الدولية.
- تأهيل وتطوير المهن المينائية والبحرية ووكلاء العبور.
- ملائمة منظومة التكوين في المجال البحري والمينائي للمعايير الدولية وتنويعها حسب متطلبات القطاع والتركيز على الاختصاصات ذات القدرة التشغيلية المرتفعة طبقا لمتطلبات السوق.
- دعم السلامة والأمن للسفن والموانئ والملاحة البحرية وحماية البيئة البحرية من التلوث.

هذا وقد تمثلت أهم إنجازات برنامج النقل البحري والموانئ سنة 2023 فيما يلي:

- الإنتهاء من إعداد النظام الخاص بميناء رادس
- اقتناء تجهيزات لتأمين المداخل البرية والبحرية لموانئ حلق الوادي ورادس وبنزرت- منزل بورقيبة
- مواصلة أشغال بناء رصيف المواد الصلبة بميناء رادس بكلفة تقدر بـ 48 م.د (التقدم الفني 65%)
- الإنتهاء من أشغال إعادة تهيئة مسطحات الرصيف التجاري بميناء بنزرت
- إقتناء معدات إستغلال (7م.د) وقطع غيار (4م.د) بحوالي 11 مليون دينار من قبل الشركة التونسية للشحن والترصيف،

- قامت الشركة التونسية للملاحة خلال سنة 2023 بالعمل حصريا بمنظومة الحجز الخاصة بها BOOKIT-HOGIA، محققة بذلك إستقلاليتها على مستوى التسويق.
- تم الإنتهاء من إعداد الضوابط المرجعية لدراسة تجديد أسطول الشركة التونسية للملاحة بهدف إقتناء سفينتي دحرجة وسفينة لنقل المسافرين والمجرورات تستجيب خاصة لمتطلبات الإتفاقيات الدولية حول التقليص من إنبعاثات الغازات الدفينة والمحافظة على المحيط البحري.
- تدعيم أسطول الشركة الجديدة للنقل بقرقنة بسفينة جاهزة "المحيط"، تم إقتناؤها من اليونان بحوالي 25 مليون دينار
- قامت كل من الشركة التونسية للملاحة والشركة الجديدة للنقل بقرقنة بالقيام بالصيانة الدورية لسفنهما وذلك في إطار تدعيم جاهزية الأسطول.

هذا ويساهم الفاعلون العموميون في تحقيق الأولويات المشار إليها وذلك على نحو التالي:

❖ ديوان البحرية التجارية والموانئ:

يتولى ديوان البحرية التجارية والموانئ تأمين مهام السلطة المينائية والإدارة والسلطة البحرية حيث يسهر الديوان على تجسيم الأهداف والأولويات الإستراتيجية المضمنة بالسياسات العمومية في مجال النقل البحري والموانئ وذلك من خلال العمل على:

- تأهيل البنية الأساسية المينائية وتطويرها لتتلائم مع المتغيرات التي يشهدها مجال النقل البحري والموانئ.
- تحسين جودة الخدمات المينائية وتبسيط ورقمنة الإجراءات
- تأمين وتعزيز الأمن والسلامة بالموانئ البحرية التجارية ومقاومة التلوث وحماية البيئة.
- تجديد وتدعيم المعدات والتجهيزات (الوحدات العائمة وزوارق الإرشاد).

❖ شركة ميناء النفيضة:

تسهر شركة ميناء النفيضة منذ تكوينها سنة 2018 على إحداث ميناء من الجيل الجديد ومنطقة خدمات لوجستية متاخمة له مطابقة للمواصفات الدولية في مجال سلامة وأمن المرافق المينائية والوقاية من التلوث البحري وسيمكن الغاطس المائي لهذا الميناء من إستقبال أكبر السفن المتداولة على الصعيد الدولي وكذلك إستقطاب جزء من نشاط المسافنة بالبحر الأبيض المتوسط **بما يجعل تونس مركزا دوليا للخدمات وقطبا اقتصاديا وتجاريا وصناعيا هاما لإسداء خدمات مندمجة للنقل واللوجستية.**

❖ الشركة الجديدة للنقل بقرقنة:

تعمل الشركة الجديدة للنقل بقرقنة على تحسين وتطوير أسطولها البحري التجاري وذلك لتأمين إستمرارية خدمة الربط البحري بين جزر قرقنة ومدينة صفاقس وضمان جودة خدمات عالية بما يتوافق مع السياسة العمومية في مجال النقل البحري والموانئ وذلك من خلال العمل على تجسيم الأهداف التالية:

- تدعيم وتعزيز الأسطول
- تطوير وتحسين المرافق المينائية المستغلة
- تدعيم سلامة وأمن السفن
- تطوير أساليب التصرف الإداري والمالي والحوكمة وتحسين جودة الخدمات المسداة.

الهدف الإستراتيجي1.3: تعصير البنية التحتية المينائية وتحسين الخدمات:

يرمي برنامج النقل البحري والموانئ من خلال هذا الهدف إلى تعصير البنية التحتية وتدعيم التجهيزات والمعدات المينائية لتحسين جودة الخدمات والرفع من مردودية عمليات شحن وتفريغ البضائع.

المؤشر1.1.3 مردودية عمليات الشحن والتفريغ:

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1) / (2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد الحاويات بالساعة	5	6	12	8	%67	12	2025
عدد المجرورات بالساعة	21	22	25	26	%104	28	2025

بلغ مؤشر مردودية عمليات الشحن والتفريغ للحاويات في سنة 2023 بميناء رادس التجاري 8 حاويات بالساعة مقابل مردودية بـ 12 حاويات بالساعة تمت برمجتها بميزانية سنة 2023، أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 67% ويعود ذلك أساسا إلى ضعف جاهزية معدات الشحن والتفريغ بميناء رادس وتواتر الأعطاب، إلى جانب بلوغ الميناء لطاقة إستيعابه القصوى بسبب ارتفاع مخزون الحاويات المرصفة به.

- بلغ عدد المجرورات المناولة بالساعة 26 مجرورة مقابل برمجة 25 مجرورة بالساعة بميزانية سنة 2023، أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 104% ويعود ذلك أساسا إلى سهولة مناولة هذا الصنف من وحدات الشحن وملائمة البنية الأساسية المتوفرة لهذا النشاط، إلى جانب حرص الشركة التونسية للشحن والترصيف على تأمين نسق مرتفع لعمليات شحن وتفريغ سفن الدحرجة.

المؤشر2.1.3 معدل مدة مكوث الحاويات بالمسطحات:

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1) / (2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد(يوم)	20	19	17	17	%100	14	2025

لم يتم تسجيل فارق فيما يتعلق بإنجازات هذا المؤشر حيث بلغت نسبة الإنجاز 100%. ويعود ذلك أساسا إلى تحسن النسبي لنسق عمليات رفع الحاويات من قبل الشاحنين مقارنة بالسنوات الفارطة كما تم برمجته. ويفسر هذا التحسن بالتدابير والإجراءات التي وضعها كل من ديوان البحرية التجارية والموانئ والشركة التونسية للشحن والترصيف لضمان المرونة في خلاص معاليم المكوث وإقرار تخفيضات في الغرض إضافة إلى التسهيلات التي تقدمها مصالح الديوانة لفائدة الشاحنين المنتفعين بصفة المتعامل الاقتصادي المعتمد فيما يتعلق بإجراءات التسريح الديواني للبضائع

وتتمثل أهم الأسباب التي حالت دون بلوغ القيمة المنشودة للمؤشر الخاص بمردودية عمليات الشحن والتفريغ في:

- تكرار الأعطاب الفنية على مستوى معدات شحن وتفريغ ومناولة البضائع
- إشكاليات على مستوى تنفيذ برنامج الصيانة
- عدم إستكمال برنامج إعادة هيكلة الشركة التونسية للشحن والترصيف
- إشكاليات في تفعيل منظومة (Smart Gate, Liasse Transport, TOS,)

ولمعالجة أسباب عدم بلوغ الهدف المنشود خاصة على مستوى مؤشر مردودية عمليات الشحن والتفريغ يتم العمل على مواصلة تنفيذ برنامج تحسين جودة الخدمات وإعادة تنظيم ميناء رادس وذلك من خلال:

- تدعيم البنية الأساسية المينائية بميناء رادس من خلال برمجة إنجاز الرصيفين 8 و9،
- إستكمال المرحلة الرابعة من دراسة التركيبة المؤسساتية والمالية لاستغلال المسطحات 6 و7 و8 و9 بميناء رادس بما يمكن من الفصل بين حركة المجرورات وحركة الحاويات،
- الشروع في إعداد وتنفيذ برنامج إعادة هيكلة الشركة التونسية للشحن والترصيف (على المستوى التنظيمي، المالي، الفني والتجاري)،
- مواصلة الشركة التونسية للشحن والترصيف تنفيذ برنامجها الإستثماري لإقتناء معدات جديدة وحديثة لمناولة البضائع،
- إستكمال تفعيل العمل بالمنظومات الرقمية المندمجة لمعالجة حركة الحاويات والمجرورات (Smart TOS, Gate, Liasse Transport,)،
- استكمال إجراءات نشر قرار المصادقة على النظام الخاص لميناء رادس.

الهدف الإستراتيجي 2.3: تدعيم وتطوير الأسطول الوطني البحري وتشجيع الإستثمار الخاص:

يسعى برنامج النقل البحري من خلال هذا الهدف إلى تدعيم وتطوير الأسطول الوطني البحري وتشجيع الإستثمار الخاص لمساهمة أفضل في نقل المبادلات الخارجية وخلق القيمة المضافة ومواطن الشغل.

المؤشر 1.2.3 مساهمة الناقلون البحريون التونسيون في نقل المبادلات التجارية الخارجية:

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (2) / (1)	القيمة المستهدفة	السنة
%	8,6	9,1	12	*8,7	%72	12	2025

(*) نسبة متوقع في انتظار التوصل بالمعطيات النهائية من الفاعلين

- بلغت نسبة مساهمة الناقلين البحريين التونسيين 8,7% في سنة 2023 مقابل برمجة بلوغ نسبة 12% بميزانية السنة المذكورة، أي بنسبة إنجاز تقدر بـ72%، ويعود هذا الفارق أساسا إلى تأخر تجسيم البرنامج الاستثماري للشركة التونسية للملاحة(نظرا للكلفة العالية للاستثمار في تجديد الأسطول و المقدرة بـ 1100 م د و التي تتطلب البحث عن مصادر تمويل بالإضافة إلى إعداد دراسات تحديد حاجيات الشركة في الغرض) بما يدعم حصتها في سوق نقل البضائع وتقلص الأسطول البحري التجاري الخاص، حيث لم تبقى سوى سفينة واحدة لنقل البضائع العامة على ملك الناقل البحري التونسي الخاص Africa Marine Company (عمرها 18 سنة).

المؤشر 2.2.3 عدد الخطوط البحرية المنتظمة التي تربط الموانئ البحرية التجارية التونسية بالموانئ الأجنبية:

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (2) / (1)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	39	39	42	40	%95	44	2025

خلال سنة2023، بلغ عدد الخطوط البحرية المنتظمة المصرح بها 40 خطا مقابل تقديرات بـ 42 خط بميزانية سنة 2023، وبنسبة إنجاز بـ95% ويبرز هذا المؤشر ملائمة العرض للطلب على مستوى سوق النقل البحري من جهة ودرجة ربط الموانئ التونسية مع الموانئ المتوسطية (تعكس القيمة المنجزة لهذا المؤشر الطلب الذي يعبر عن حاجيات الشاحنين (توريدا وتصديرا) من حيث تواتر السفرات وطاقة استيعاب السفن المستغلة على مستوى النقل البحري المنتظم للبضائع الموحدة بإتجاه الأسواق التقليدية).

وتجدر الإشارة أن القيمة المبرمجة تم ضبطها على الأساس تحسن في نمو حجم المبادلات التجارية الخارجية،

تتمثل الأسباب التي حالت دون تطوير مساهمة الأسطول البحري التجاري الوطني في نقل المبادلات التجارية الخارجية خاصة في:

- صعوبة النفاذ إلى مصادر تمويل الإستثمارات في إقتناء السفن بإعتبار كلفتها الباهضة.
- غياب إطار جبائي ومالي تحفيزي خصوصي للقطاع.

- عزوف المستثمرين التونسيين عن إقتحام هذا المجال نظرا للمخاطر العالية على مستوى الإستثمار والتصرف والإستغلال.

ولبلوغ الهدف الإستراتيجي 2.3، يتعين العمل على:

الرفع من نسبة مساهمة الناقلين البحريين التونسيين في نقل المبادلات التجارية وذلك من خلال:

- منح امتيازات جبائية وحوافز مالية لفائدة مبادرات الاستثمار في مجال النقل البحري
- توفير خطوط تمويل طويلة المدى بشروط ميسرة لاقتناء السفن التجارية
- التشجيع على إبرام عقود برامج بين الناقلين والشاحنين التونسيين

هذا وتجدر الإشارة إلى أن وزارة النقل طالبت سابقا في عديد المناسبات (مشاريع قوانين المالية، مشاريع المخططات التنموية، الميزان الاقتصادي، الإجتماعات القطاعية والمجالس الوزارية المضيقة...) بهذه الإمتيازات والحوافز لضمان ديمومة مؤسسات النقل البحري وتطوير مساهمتها إلّا أنه لم يقع الاستجابة لهذه المطالب، مع الإشارة إلى أنه بالعودة إلى التجارب المقارنة مع الدول البحرية يتمتع قطاع البحري بعديد الإمتيازات والتشجيعات.

أما على مستوى الخطوط البحرية المنتظمة التي تربط الموانئ البحرية التجارية التونسية بالموانئ الأجنبية فإنه يعكس مدى ملائمة طاقة العرض للفرص المتاحة للتبادل التجاري بين تونس والدول الأجنبية. كما أن تطور هذا المؤشر مرتبط بصفة مباشرة بتطور الأسطول البحري التجاري التونسي من جهة وبلوغ الهدف الإستراتيجي1.3 المتمثل في تعصير البنية التحتية المينائية وتحسين الخدمات من جهة أخرى، مما يعزز القدرة التنافسية للموانئ البحرية التجارية ويحسن من جاذبيتها.

الهدف الإستراتيجي 3.3: تدعيم السلامة وأمن السفن والمرافق المينائية ومقاومة التلوث

يعمل برنامج النقل البحري والموانئ من خلال هذا الهدف على تدعيم السلامة وأمن السفن والمرافق المينائية ومقاومة التلوث وذلك للحفاظ على البيئة البحرية والأشخاص والبضائع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المؤشر1.3.3 عدد معاينات السلامة للسفن الرافعة للراية التونسية

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (2) / (1)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	15606	11958	18500	19370	%105	19000	2025

(-) في انتظار التوصل بالعدد النهائي للمعاينات المنجزة من قبل مصالح السلطة البحري

- بلغ عدد معاينات السلامة للسفن الرافعة للراية التونسية 19370 عملية معاينة سنة 2023 مقابل 18500 عملية مبرمجة بالميزانية، أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 105%..

المؤشر 2.3.3 نسبة مراقبة السفن الأجنبية التي أرست بالموانئ التونسية

وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1) / (2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	22,85	25,08	22	24,5	%112	23	2025

- سجلت نسبة مراقبة السفن الأجنبية التي أرست بالموانئ التجارية التونسية مقارنة بالتقديرات نسبة إنجاز بـ112% ويعود ذلك أساسا إلى دور ومجهودات السلطة البحرية في مراقبة مدى إحترام السفن الأجنبية التي أرست بالموانئ التونسية لمتطلبات مذكرة التفاهم الإقليمية medmou وإلتزام كل الدول المنظوية تحت هذا الاتفاق بالقيام بعمليات مراقبة لا تقل عن 15% من السفن التي ترسو بموانئها.

ولمزيد تحسين نسبة إنجاز هذا الهدف، يتعين دعم السلطة والإدارة البحرية بالموارد البشرية المؤهلة للقيام بهذه المعاينات والحرص على توفير دورات تكوينية لفائدتهم في هذا المجال والعمل على مزيد تبسيط ورقمنة الإجراءات ذات الصلة.

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج.

1.4 - تقديم لتنفيذ ميزانية البرنامج:

بيان النفقات		تقديرات 2023 (ق.م التكميلي) (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز (%) (1)/(2)
نفقات التأجير	إعتمادات الدفع	2300	1594	706	%69
نفقات التسيير	إعتمادات الدفع	630	610	20	%97
نفقات التدخل	إعتمادات التعهد	49889	46773	3116	%94
	إعتمادات الدفع	49889	46773	3116	%94
نفقات الإستثمار	إعتمادات التعهد				
	إعتمادات الدفع				
نفقات العمليات المالية	إعتمادات التعهد				
	إعتمادات الدفع				
المجموع العام	**إعتمادات التعهد**	**52819**	**48977**	3842	%93
	إعتمادات الدفع	**52819**	**48977**	3842	%93

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة

(إ ع الدفع)

بيان البرنامج	الأنشطة	تقديرات 2023 ق.م التكميلي (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز (%) (1)/(2)
البرامج الفرعية 1	القيادة	1170	683	487	%58
	دعم الشركة الجديدة للنقل بقرقنة	46794	46696	98	%100
	دعم شركة ميناء النفيضة	4855	1598	3 257	%33
مجموع البرنامج		**52819**	**48977**	3842	%93

* دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.

- إن إعتمادات قانون المالية التكميلي لسنة 2023 والمخصصة لبرنامج النقل البحري والموانئ تقدر بـ 52819 أ.د

- بلغت نسبة إنجاز ميزانية سنة 2023 إجمالا 93% ويعود هامش الفارق 7% أساسا إلى تأخر في دفع القسط الأخير الخاص بتأجير أعوان شركة ميناء النفيضة وتنفيذ المشاريع الخاصة بالشركة المذكورة وإلى التأخير في فتح مناظرات الترقية بعنوان سنة 2023 إلى جانب إحالة عدد من الأعوان على التقاعد وعدم المباشرة.

برنامج الطيران المدني

1. نتائج أداء البرنامج:

يهدف برنامج الطيران المدني إلى تطوير النقل الجوي في إطار احترام متطلبات البيئة والسلامة والأمن، وفي ما يخصّ التوجّهات الإستراتيجية لقطاع الطيران المدني بعنوان سنة 2023 فقد تمّ ضبطها بناء على تعهدات الدولة التونسية تجاه المنظمات الدولية وخاصة منظمة الطيران التي فرضت على الدول الأعضاء من بينها تونس العمل على تطبيق التوصيات الصادرة عنها وتكريسها صلب نصوصها الوطنية في مجال الطيران المدني، كما تمّ الأخذ بعين الإعتبار عند تحديد استراتيجية برنامج الطيران المدني المستجدات العالمية والإقليمية، إلى جانب الحرص على الإستجابة إلى برامج الدولة الإصلاحية الرامية للنهوض بالاقتصاد الوطني.

وعلى هذا الأساس تمثّلت أهمّ المحاور الإستراتيجية بعنوان سنة 2023 كما يلي:

- تحسين مستوى السلامة وأمن الطيران المدني على مستوى المطارات وشركات النقل الجوّي،
- ملائمة الإطار التشريعي والتنظيمي والترتيبي في مجال الطيران المدني مع المتطلّبات الدولية خاصة فيما يخص مجال السلامة والامن والبيئة،
- تدعيم الربط الجوي وتطويره داخل البلاد وخارجه،
- تأهيل شركة الخطوط التونسية وإعادة هيكلتها قصد الرفع من قدرتها التنافسية وتحسين جودة خدماتها،

وتجدر الإشارة إلى أنّ سنة 2023 اتّسمت على مستوى النقل الجوي بمرحلة ارتفاع نسق الحركة الجوية بعد الأزمة الصحية العالمية ويتجلّى ذلك من خلال تحسّن مؤشراته حيث سجلت حركة الطائرات بمطاراتنا التونسية ذهابا وإيابا خلال سنة 2023 تأمين 90 ألف رحلة مقابل 75 ألف رحلة خلال نفس الفترة من سنة 2022 مسجلة بذلك ارتفاعا يقدّر بنسبة 19.5 %، أمّا في ما يخصّ حركة المسافرين على مختلف مطاراتنا التونسية خلال سنة 2023 فقد تمّ تأمين نقل حوالي 11 مليون مسافر ذهابا وإيابا مقابل 8.6 مليون مسافر خلال نفس الفترة من سنة 2022 مسجلة بذلك ارتفاع يقدّر بنسبة 27.4 %.

وتبعا لذلك كان لهذه النتائج المسجلّة تأثير إيجابي على مختلف الشركات والمؤسسات العاملة في مجال الطيران المدني بالرغم من استمرار الوضعية المالية الصعبة لبعض شركات النقل الجوي التي تعمّقت أكثر خلال جائحة كوفيد-19، إلاّ أنّه بالرغم من هذه النتائج الإيجابية فإنّ قطاع النقل الجوي لا يزال يعاني من مخلفات هذه الأزمة الصحية إلى جانب تأثّره بالحرب الروسية الأكرانية وما رافقها من ارتفاع هام في أسعار الوقود وقطع الغيار.

ويقوم الفاعلون العموميون لبرنامج الطيران المدني من جهة أخرى، بدور هام في تنفيذ توجّهاته وخيارته الإستراتيجية، ويبرز ذلك خاصة من خلال مشاركة كلّ من ديوان الطيران المدني والمطارات وشركة الخطوط التونسية وشركة الخطوط التونسية السريعة المتفرّعة عنها في العمل على تحقيق بعض هذه الخيارات.

وفي هذا الإطار، يقوم الديوان بالعمل على تنفيذ جملة الأنشطة السابق ذكرها كتأهيل البنية التحتية وتنشيط المطارات الراجعة له بالنّظر وتحسين جودة الخدمات والعمل على تحسين تطوير نشاط الشحن الجوّي إلى جانب تحسين مستوى السلامة وأمن الطيران المدني على مستوى المطارات.

أمّا فيما يتعلّق بشركة الخطوط التونسية وكذلك الشركة التونسية للخطوط السريعة فهما يقومان بالمساهمة في تدعيم النقل الجوي من خلال تكثيف الخطوط التجارية مع مختلف البلدان وتنشيط النقل الجوي بالمطارات الداخلية كما

تعمل شركة الخطوط التونسية على إعداد مخطّط إنقاذ قصد إعادة تأهيلها وتمكينها في المستقبل من رفع قدرتها التنافسية للوصول إلى تحقيق أهدافها الإستراتيجية.

-**الهدف الإستراتيجي عدد1: تحسين نجاعة الإشراف على سلامة الطيران المدني**

تعدّ من أهمّ مهام برنامج الطيران المدني الإشراف على سلامة الطيران المدني، حيث تقوم المصالح المختصة بمراقبة وتفقّد المستغلّين وشركات الطيران من حيث مدى إستجابتها للشروط الفنّية واحترام متطلبات السلامة خاصة بمناسبة إسناد أو تجديد رخصة إستغلال الجوّي لهذه الشركات.

ويندرج هذا الهدف في إطار العمل على الرفع من سلامة الطيران المدني، وتجدر الإشارة أنّ هناك تحسنّا طفيفا على مستوى إنجازات هذا الهدف مقارنة بتوقعات نفس السنة وبالمقارنة بما تمّ تحقيقه سنة 2022 ولكن يبقى هذا التطور بطيئا وغير كاف للنهوض بمنظومة الإشراف على سلامة الطيران كما سيأتي توضيح ذلك لاحقا عند تحليل المؤشرات.

مؤشر 1.1.2: نسبة تطابق الإطار التشريعي والتنظيمي الوطني في مجال الطيران المدني مع مقاييس منظمة الطيران المدني:

المؤشر 1.2.2 نسبة تطابق الإطار التشريعي والتنظيمي الوطني في مجال الطيران المدني مع منظمة الطيران المدني							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
مائوية	%60	%56.71	%50	%50	%100	%75	2022

تمّ في سنة 2023 تحقيق نسبة إنجاز بـ50%مقارنة بتوقّعات نفس السنة المتمثّلة في 50%ويرجع ذلك إلى:

-الإنتهاء من إعداد مشروع مجلّة الطيران المدني ومشروع قانون إحداث الهيئة الوطنية للطيران المدني وسيتمّ عرضه على أنظار السيدة الوزيرة خلال شهر ماي 2024،

-إحداث فرق عمل والشروع في تحيين النصوص الترتيبية في مختلف المجالات المتصلة بالطيران المدني لإعداد كلّ النصوص التطبيقية اللازمة حتّى تكون هذه النصوص مطابقة للتوصيات الصادرة عن منظمة الطيران المدني الدولي،

مؤشر 2.1.2: نسبة التقدّم في تركيز النظام المعلوماتي في مجال سلامة الطيران المدني:

المؤشر 2.1.2 نسبة التقدّم في تركيز النظام المعلوماتي في مجال سلامة الطيران المدني							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
مائوية	%10	%10	%40	%20	%50	%90	2025

تمثّلت إنجازات سنة 2023 في نسبة 20% مقارنة بتوقّعات نفس السنة المقدّرة بنسبة 40% أي بنسبة إنجاز بـ 50% ويفسر ذلك بإختيار العارض الذي سيقوم بتنفيذ الصفقة وانطلاقه في عمله إلاّ أنّ المشروع ما زال في المراحل التحضيرية الأولى حيث تقوم هذه الشركة حاليا بتحديد حاجيات مختلف المصالح التابعة للإدارة العامة للطيران ولم يتم بعد الانتهاء من هذه الأشغال وعرضها بعد ذلك على مصادقة مصالح جميع الأطراف المعنية.

وتتمثّل أهمّ الإشكاليات المرتبطة بهذا الهدف فيما يلي:

- عدم وجود نظام معلوماتي لسلطة الطيران المدني،
-عدم وجود برنامج الدولة للسلامة،
-تراجع الموارد البشرية وخاصة الإطارات الفنية المختصة،
-عدم تمتّع الإدارة العامة للطيران المدني بالإستقلال المالي وفقا لتوصيات منظمة الطيران المدني الدولي،
- عدم توفير التكوين الفنّي الضروري للإطارات ونقص الإمكانيات اللوجستية،
-عدم استكمال تنفيذ كامل المخطّط التصحيحي المنبثق عن مهمة التدقيق التابع لمنظمة الطيران المدني الدولي،
-عدم صدور مجلة الطيران المدني في صيغتها المحينة،
-تراجع نسق إصدار النصوص الترتيبية في إطار تطبيق مقتضيات مجلة الطيران المدني ومواءمة لتوصيات المنظمة العالمية للطيران المدني ولمواكبة التطورات على مستوى الطيران المدني.

أمّا في ما يخصّ الإجراءات الواجب إتّخاذها فتتمثّل كالآتي:

-إعادة تنظيم المصالح التابعة للإدارة العامة للطيران المدني وتمكينها من الإستقلالية المالية،
-تركيز نظام معلوماتي لفائدة الإدارة العامة للطيران المدني،
-إنشاء قاعدة بيانات خاصّة بسلطة الطيران المدني،
-توفير الموارد البشرية اللازمة المتخصصة لتمكين الإدارة العامة للطيران المدني من الاضطلاع بمهامها على الوجه المطلوب،

-الإسراع في استكمال المخطط التصحيحي لمعالجة النقائص المسجّلة من قبل فريق التدقيق التابع لمنظمة الطيران المدني الدولية،

-تخصيص موارد لوجستية للإدارة العامة للطيران المدني ومالية كافية للتكوين الخصوصي،

-ضبط وتنفيذ برنامج الدولة لسلامة الطيران المدني.

-الهدف الإستراتيجي عدد2: تحسين جودة الخدمات المقدّمة للمسافرين بمطار تونس قرطاج الدولي:

تمّ رسم هذا الهدف في إطار المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2023 قصد تنفيذ المحور الإستراتيجي المتعلق بتحسين جودة الخدمات بإعتبارها تمكّن من تحسين القدرة التنافسية لشركة الخطوط التونسية.

ومن خلال متابعة إنجازات المؤشرات الخاصة بهذا الهدف بعنوان سنة 2023 مقارنة بتوقعات نفس السنة يمكن ملاحظة أنّه لم يتمّ تحقيق الهدف المتعلّق بجودة الخدمات نظرا لأنّه لم يتمّ الوصول إلى تحقيق توقّعات مؤشرات هذا الهدف بصفة إجمالية وكذلك لعدم الوصول إلى المستوى المأمول.

مؤشر 1.2.2: نسبة رضاء المسافرين:

المؤشر 1.2.2 نسبة رضاء المسافرين							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2022 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
مئوية	*41%	48%	60%	48%	80%	70%	2025

* تمّ تحيين هذا المؤشر من خلال تقرير نتائج مؤشرات شركة الخطوط التونسية لسنة 2023.

تمثّلت إنجازات هذا المؤشر سنة 2023 في نسبة 48% مقارنة بتوقّعات نفس السنة البالغة نسبة 60% ويفسّر عدم تسجيل أيّ تحّسن في نسبة رضاء المسافرين نتيجة تدهور حالة المقصورات الداخلية للطائرات خاصة من طراز A330 إلى جانب تراجع جودة الخدمات المسداة ووجود إشكاليات متعلقة بتسلم البضائع.

بالإضافة إلى وجود إشكاليات على مستوى صيانة الطائرات نظرا لغلاء كلفتها وارتفاع أسعار قطع الغيار تبعا للصعوبات المالية للشركة ونقص السيولة للشركة زادت في حدّتها أزمة كوفيد 19, وتضاف إلى هذه الأسباب الداخلية للشركة عوامل أخرى كتردّي مستوى الخدمات الأرضية ومحدودية البنية التحتية لمطار تونس قرطاج التّي تشكّل أهمّ موقع لتمركز أنشطة نشاط شركة الخطوط التونسية.

مؤشر 2.2.2: نسبة انتظام الرحلات الجوّية للناقلة الجوّية:

المؤشر 2.2.2 نسبة انتظام الرحلات الجوّية للناقلة الجوّية							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023	القيمة المستهدفة	السنة
مائوية	48%	41%	60%	38%	63.33%	70%	2025

تمّ في سنة 2023 تحقيق إنجازات بنسبة 38%مقابل نسبة 60% بعنوان تقديرات نفس السنة أي بتحقيق نسبة إنجاز بنسبة 63.33% ويفسّر عدم بلوغ النسبة المقدّرة خلال المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2023 بنقص جاهزية الأسطول والاضطرابات المتكررة في تطبيق البرنامج السنوي للصيانة نتيجة نقص قطع الغيار في في السوق العالمية ومشاكل السيولة.

وتضاف إلى هذه الأسباب الداخلية للشركة عوامل أخرى كتردّي مستوى الخدمات الأرضية ومحدودية البنية التحتية لمطار تونس قرطاج التّي تشكّل أهمّ موقع لتمركز أنشطة نشاط شركة الخطوط التونسية.

بالنسبة للإشكاليات المتعلّقة بتحسين جودة الخدمات المقدّمة للمسافرين بمطار تونس قرطاج الدولي فهي كالآتي:

-الصعوبات المالية والهيكلية لشركة الخطوط التونسية لشركة الخطوط التونسية،

-تدهور البنية التحتية،

-نقص معدّات معالجة الأمتعة،

-تدهور المقصورات الداخلية بالنسبة للطائرات،

- تراجع جودة الخدمات المسداة ومشاكل متعلقة بتسلم البضائع.

نقص جاهزية الأسطول والاضطرابات المتكررة في تطبيق البرنامج السنوي للصيانة نتيجة نقص قطع الغيار في السوق العالمية ومشاكل السيولة.

وتتمثّل الإجراءات والتدابير الواجب اتّخاذها كالتّالي:

* إعادة التوازنات المالية لشركة الخطوط التونسية عبر تطهير الوضعية المالية للشركة

*تحسين جاهزية الطائرات،

* العمل على تجديد المقصورات الداخلية بالنسبة للطائرات وتحسين الخدمات داخل الطائرات

-**<u>الهدف الإستراتيجي عدد3: تنمية النقل الجوّي بالمطارات:</u>**

تمّ إختيار هذا الهدف في المشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2023 في إطار مواصلة العمل على تنفيذ التوجّهات الإستراتيجية المرسومة في السنوات الفارطة المتمثّلة في تنمية البنية التحتية للمطارات وتنشيط المطارات الداخلية وتطوير نقل البضائع.

وفي خصوص تقييم الإنجازات المتعلّقة بهذا الهدف بالنسبة لسنة 2023 يلاحظ تحسنّا ملحوظا مقارنة بسنة 2022 ويفسّر ذلك بارتفاع الحركة الجوية وفاقت التوقّعات المحيّنة المعتمدة على فرضيّة استرجاع في سنة 2023 لحجم النشاط المسجّل سنة 2019، بالإضافة إلى مجهودات ديوان الطيران المدني والمطارات في المساهمة في تنمية النقل الجوي

على مستوى المطارات ويتجلّى ذلك من خلال سعيها إلى تحسين البنية التحتية للمطارات عبر برمجة عديد المشاريع في الغرض وأهمّها مشروع توسعة مطار تونس قرطاج الدولي.

تمّ في سنة 2023 تحقيق إنجازات بنسبة 21.9%مقارنة بتقديرات نفس السنة المتمثّلة في 18.1% ويعود ذلك لإرتفاع مستوى الحركة الجوّية مقارنة بسنة 2021 الذي من المنتظر أن يتزايد في الإرتفاع وفقا للأرقام والمؤشرات المسجّلة دوليا، كما تفسّر أيضا بأنّ الإنجازات الخاصّة بحركة الطائرات فاقت التوقّعات المحيّنة المعتمدة على فرضيّة استرجاع في سنة 2023 لحجم النشاط المسجّل سنة 2019.

مؤشر 3.3.2: نسبة تطور حركة النقل الجوي للبضائع:

المؤشر 3.3.2 نسبة تطور حركة النقل الجوي للبضائع							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023مقارنة بتقديرات 2023 (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
مائوية	+%4	-%17.1	%3	%3	-%9.3	-	-

تمّ في سنة 2023 تحقيق إنجازات بنسبة 9.3%- مقارنة بتقديرات نفس السنة المتمثّلة في 3% ويعود ذلك إلى تراجع هذا المؤشر سنة 2023 بنسبة 9,3%مقارنة بسنة 2022 إلى تحول نشاط الشحن القادم على الخطوط التركية من مغازة الشحن للديوان إلى الشركة المتوسطية للخدمات الجوية MAS وذلك إبتداء من شهر ماي 2023.
علما وأنّ سبب قرار التحول والتخلي عن العمل مع الديوان يرجع إلى عدم رضاء الخطوط التركية على الخدمات المسداة من طرف الخطوط التونسية الأرضية عند التصدير.

بالنسبة للإشكاليات المتعلّقة بتنمية النقل الجوّي بالمطارات:

-ضعف مردودية المطارات الداخلية،
-وجود اكتظاظ على مستوى المحطّات الجوية خاصة بمطار تونس قرطاج الدولي،
-إختلال توازن ديوان الطيران المدني والمطارات نتيجة تسجيل المطارات الداخلية نتائج محاسبية سلبية وتواصل الصعوبات المالية جراء أزمة كوفيد 19.
أمّا في خصوص الإجراءات والتدابير الواجب إتّخاذها فتتمثّل كالآتي:
-تنشيط المطارات الداخلية والتشجيع على الأنشطة المساندة بهذه المطارات كنشاط تفكيك الطائرات والتكثيف من التظاهرات والأنشطة الرياضية والثقافية والسياحة...
-توسعة مطار تونس قرطاج الدولي وإعادة تهيئة بقية المطارات التي تشهد اكتظاظ في أوقات الذروة ودراسة تحديد موقع جديد بهدف إنشاء مطار جديد بتونس الكبرى في المستقبل لتخفيف الضغط على مطار تونس قرطاج الدولي،
-إقتناء وتركيز منظومة إعلامية مندمجة للتصرف في العمليات المرتبطة بإستغلال وتنمية المطارات،
- ضبط رؤية إستراتيجية للنقل الجوّي بعلاقة بالتحرير التدريجي والمنظم والمحمي بتشريعات النقل الجوّي،
-إضفاء مرونة في الاتفاقيات الثنائية والتراخيص الممنوحة لشركات النقل الجوي خاصة منها المنخفضة الكلفة

- وضع إستراتيجية لتسويق المطارات الداخلية مع العمل المشترك مع القطاع السياحي لتحسين جاذبية الجهة وللقيام بعملية الترويج للوجهة وما يمكن للسائح اكتشافه والقيام به أثناء تواجده بكل جهة يخدمها المطار الداخلي.

-الهدف الإستراتيجي عدد4: تعزيز تمثيلية المرأة في قطاع الطيران المدني:

تبعا لتوجّهات الدولة الرامية إلى تعزيز مكانة المرأة وتكثيف مشاركتها في جميع المجالات ومن ضمنها مجال الطيران المدني تمّ إدراج هذا الهدف في إستراتيجية المشروع السنوي للقدرة على الأداء بعنوان سنة 2023.

وفي إطار تقييم إنجازات المؤشرات لسنة 2023 مقارنة بالتوقّعات والنسب المستهدفة يمكن أن نلاحظ أنّه لم يتم تحقيق هذا الهدف كما سيتمّ توضيح ذلك خلال تقييم المؤشر الآتي:

مؤشر 1.4.2: نسبة الإناث من طيّارين وميكانيكي وفنّي الطائرات:

المؤشر 1.4.2 نسبة الإناث من طيّارين وميكانيكي وفنّيي الطائرات							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023مقارنة بتقديرات 2023 (2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
مائوية	%5.35	%5.4	%10.99*	%7.33	%66.69	-	_

* تمّ تحيين هذا المؤشر من خلال تقرير نتائج مؤشرات شركة الخطوط التونسية ونوفلار والشركة التونسية للنقل والخدمات الجوية لسنة 2023

تمّ خلال سنة 2023 تسجيل إنجازات بـ7.33%مقارنة بتوقّعات سنة 2022المتمثّلة في نسبة 10.99% أي بنسبة إنجاز بلغت 66.69% ويفسر هذا التراجع لتراجع مثلا في شركة الخطوط التونسية لعدد الطيارين والميكانيكيين وفنيي الطائرات لخروج للتقاعد أو مغادرة الشركة.

بالنسبة للإشكاليات الخاصة بتعزيز تمثيلية المرأة في قطاع الطيران المدني وتتمثّل كمايلي:

-ضعف تواجد المرأة في بعض مهن الطيران المدني كميكانيكي وفنّيي الطائرات،

غياب قاعدة للبيانات خاصة تمّكن من متابعة نسبة الإناث مقارنة بالرجال في جميع المهن والمجالات الخاصة بقطاع الطيران المدني،

-غياب مشاركة المرأة في المشاريع المتعلّقة بمجال الطيران المدني،

-غياب الحوافز والإمتيازات الجبائية لفائدة الإناث قصد التشجيع على الإستثمار في مجال الطيران المدني. ولمعالجة هذه النقائص يقترح اتخاذ الإجراءات والتدابير الواجب التآلية:

-التشجيع على إنتداب الإناث في مهن الطيران المدني خاصة بالنسبة للميكانكيين والأعوان الفنّيين من خلال القيام بعمليات تحسيسية من قبل شركات الطيران وبرعاية سلطة الإشراف،

-وضع قاعدة للبيانات لمتابعة عدد الإناث العاملة في مهن وأنشطة الطيران المدني،

2-نتائج تنفيذ الميزانية:

تمثّلت الإعتمادات الجملية المرسومة بالمشروع السنوي للقدرة على الأداء لسنة 2023 لفائدة البرنامج الطيران المدني 12617000 وهي مقسمة على النحو الآتي:

- 2011000 بعنوان نفقات التأجير،

-10467000 بعنوان نفقات التدّخل المتمثّلة في منحة الدعم المرصودة لفائدة الشركة التونسية السريعة والمساهمات بالمنظمات الدولية المختصة في الطيران المدني.

وتمثّلت الإنجازات الجملية الخاصة بنفقات الطيران المدني لسنة 2023 قيمة 11969000 مقابل توقعات نفس السنة بـ 12617000 أي بنسبة إنجاز 94.86% ويفسّر هذا الفارق بالترفيع في التوقعات لنفقات التأجير تحسّبا لحصول أي طارئ أو انتدابات مثلا عن طريق الإلحاق علما وأنّ التقديرات تتمّ على أساس كلّ 3 أشهر كما يفسّر ذلك بمغادرة عديد إطارات الإدارة العامة للطيران المدني الذي يفسّر بعدم قدرة هذه الأخيرة على استقطاب الكفاءات والحفاظ عليها.

جدول عدد 1

تنفيذ ميزانية برنامج الطيران المدني لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات

(التوزيع حسب طبيعة النفقة)

بيان النفقات		تقديرات 2023	إنجازات 2023 (2)	الانجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق.م التكميلي(1)		المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز % (1)/(2)
نفقات التأجير	إعتمادات التعهد	2011000	1613185	-397815	**%80.21**
	إعتمادات الدفع	2011000	1459333	-551667	**%72.56**
نفقات التدخّلات	إعتمادات التعهد	10613000	10510567	-102433	**%99.03**
	إعتمادات الدفع	10613000	10510567	-102433	**%99.03**
نفقات الإستثمار	إعتمادات التعهد	0	0	0	**% 0**
	إعتمادات الدفع	0	0	0	**% 0**
المجموع	إعتمادات التعهد	12624000	12123752	-500248	**%96.03**
	إعتمادات الدفع	12624000	11969900	-654100	**%94.81**

جدول عدد 2

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة (إ ع الدفع)

بيان الأنشطة	تقديرات 2023 ق.م أصلي أو تكميلي (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ 2)-(1)	نسبة الإنجاز (1)/(2)
نشاط عدد1 **قيادة والتنظيم**	2624000	1969900	-654100	**%75.07**
نشاط عدد 2 مساندة الفاعل العمومي	10000000	10000000	0	**% 0**
المجمـــوع	12624000	11969900	-654100	**%94.81**

وتجدر الإشارة إلى أنّ قيمة الاعتمادات المرصودة بعنوان منحة الدعم لفائدة شركة الخطوط التونسية السريعة غير كافية لتمكينها من تأمين النقل الداخلي الذي يسجل نتائج سلبية ولا يغطي تكاليف الاستغلال بالنسبة للخطوط الداخلية، كما أنّ الاعتمادات المرصودة غير كافي للإدارة العامة للطيران المدني لتقوم بالإصلاحات الضرورية بهدف النهوض بدورها الرقابي والتعديلي وتحسين أدائها.

ويلاحظ وجود فارق واضح بين تقديرات سنة 2023 الخاصة بالنشاط عدد 1 والإنجازات لنفس السنة ويرجع ذلك إلى نفس الأسباب السابق ذكرها نظرا لانخفاض استهلاك الاعتمادات الخاصة بالتأجير نتيجة مغادرة عديد الإطارات الإدارة العامة للطيران المدني أمّا فيما يتعلّق باستهلاك منحة الدعم والمساهمات في المنظمات الدولية فقد تمّ استهلاكها كلّيا.

برنامج القيادة والمساندة

رئيسة البرنامج: السيّدة سنية الجلاصي

تاريخ تولّيها مهمّة قيادة البرنامج: 14 جانفي 2022

يعتبر برنامج القيادة والمساندة العنصر الأساسي الداعم لبقية برامج مهمة النقل وذلك نظرا لطبيعته الأفقية حيث أنه يُؤمّن المساندة لمختلف البرامج العملياتية حتى تتمكن من تحقيق أهدافها وذلك خاصة عبر إسداء خدمات ذات اختصاص لفائدتها وتوفير الدعم التقني بما يمكن من إعداد الميزانية وتنفيذها.

هذا، وتقوم إستراتيجية برنامج القيادة والمساندة على عدد من الأولويات ومن أهمها:

- العمل على الارتقاء بالعنصر البشري،
- الحرص على ترشيد استهلاك الطاقة وصيانة السيارات الإدارية،
- ضمان تحسين جودة المعدات الإعلامية وتركيز المنظومات.

ويرمي برنامج القيادة والمساندة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحسين التصرف في الموارد البشرية،
- تحسين التصرف في وسائل النقل وترشيد استهلاك الوقود،
- تحسين مستوى التجهيزات الإعلامية والبنية الاتصالية لتبادل المعلومات وتركيز المنظومات،
- تطوير وظائف التخطيط والدراسات والإشراف على المؤسسات العمومية.

1- نتائج أداء البرنامج:

الهدف الاستراتيجي 4-1- تحسين التصرف في الموارد البشرية:

إن لنسبة التأطير انعكاسا هاما على أداء العون العمومي وذلك خاصة في ظل تنامي التحديات الجديدة للإدارة وهو ما يُساهم في دعم إمكانيات مؤسسات الدولة في اتجاه مزيد تكريس حوكمة التصرف العمومي في الموارد البشرية والمالية والوسائل العامة.

المؤشر 1.4 .1: نسبة التأطير							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
%	58.7	67.77	67	79.2	+12.2	-	2025

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023

شهدت نسبة التأطير ارتفاعا بـ12,2مقارنة بما تم تقديره لسنة 2023 ويُردّ ذلك الى إنجاز جميع مناظرات الترقية بالملفات المرخص فيها بعنوان سنة 2022 وجزء كبير من المناظرات المرخص فيها بعنوان سنة 2023، رغم عدد الأعوان الذين تمت إحالتهم على التقاعد لبلوغ السن القانونية وتفعيل البرنامج الخصوصي للإحالة على التقاعد.

المؤشر 1.4 .2: نسبة الاعوان المنتفعين بدورة تكوين واحدة على الأقل (أ3 فما فوق)							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	52.8	64.5	55	62.31	+7.31	65	2025

سجلت نسبة الأعوان من صنف أ3 فما فوق الذين انتفعوا بدورة تكوينية على الأقل خلال سنة 2023 ارتفاعا بـ 7.31 %مقارنة بما تم تقديره لنفس السنة، علما أنه تم تشريك الأعوان التابعين للإدارات الجهوية في

عدة دورات تكوينية علاوة على تمكين بعض الإدارات الفنية من دورات تكوين في محاور ذات الاختصاص وذلك في إطار اتفاقيات مبرمة مع هياكل تكوين.

هذا، وسيتم مزيد دعم لامركزية التكوين من خلال تمكين الإدارات الجهوية للنقل من اعداد برامجها التكونية مع إعطاء الأولوية لمحاور التكوين المدرجة بمنشور رئاسة الحكومة عدد 22 لسنة 2023 المؤرخ في 25 سبتمبر 2023 والمتعلق بإعداد مخطط التكوين الثلاثي بعنوان سنوات 2024-2026 مع ادراج محاور تقنية وفقا لحاجيات مختلف الهياكل.

الهدف الاستراتيجي 2.4: كلفة تعهد وصيانة السيارات الإدارية:

يندرج العمل على تحسين التصرف في وسائل النقل وترشيد استهلاك الوقود في إطار المساهمة في مزيد التحكم في جزء من نفقات التصرف، بما يُمكّن من الحدّ من آثار ارتفاع أسعار المحروقات ووسائل النقل وقطع الغيار وتكاليف الصيانة على الاعتمادات المرصودة صلب مهمة النقل.

المؤشر 2.4 .1: ترشيد نفقات صيانة السيارات الإدارية والتخفيض في كلفتها السنوية							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
أ.د	96.22	140.380	90	144.918	+62.1	90	2025

تواصلت كلفة صيانة وسائل النقل في الارتفاع خلال سنة 2023 حيث تم انجاز نفقات هامة بلغت الى موفّى سنة 2023 ما قدره 144.918 أد مُقابل رصد اعتمادات بهذا العنوان في حدود 70 أ.د.

يرجع هذا الارتفاع بالأساس إلى تهرّم الأسطول من ناحية وللارتفاع الملحوظ في ثمن قطع الغيار من ناحية أخرى.

هذا، بالإضافة إلى أن السيارات الوظيفية الجديدة يتم صيانتها لدى الوكلاء الرسميين وبالتالي فإن التكلفة ستكون طبيعيا أعلى، فيما يُسجّل معدل أعمار جزء هام من الأسطول مستوى يتجاوز حدود الـ15 سنة.

المؤشر 2.4 .2: تخفيض معدل استهلاك الوقود من قبل سيارات المصلحة مقارنة بعدد الكيلومترات المقطوعة							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
ل/100 كم	8.2	8.42	7.7	9.57	+0.80	7.5	2025

بلغ معدل استهلاك الوقود سنة 2023 ما يُعادل قيمته 9.57 ل/100 كم باعتبار المتابعة الدقيقة للاستهلاك اعتمادا على منظومة " Agilis " الخاصة بالبطاقات الذكية للتزود بالمحروقات.

هذا، ويُرجع عدم القدرة على بلوغ القيمة المحددة لهذا المؤشر خلال سنة 2023 إلى تهرم الأسطول وما ينجر عنه من ارتفاع في استهلاك وقود سيارات المصلحة.

تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- تعذر إصلاح مجموعة من العربات الإدارية لعدم كفاية الاعتمادات المرصودة.

- تقادم أسطول العربات الإدارية وتهرمه، علاوة على عدم تجديد الأسطول.

من المتوقّع أن تنخفض كلفة تعهد وصيانة السيارات الإدارية خلال سنوات 2024-2025-2026 ما بين 80أد و90أ.د ويعود ذلك لإمكانية برمجة شراءات جديدة ستساهم في تجديد أسطول العربات وكذلك للسعي إلى ضمان تدعيم الصيانة الدورية والوقائية للمحافظة على وسائل النقل.

أما فيما يتعلق بمؤشر معدل الاستهلاك، وبناءا على المعطيات المسجّلة، تمّت مراجعة الأهداف الخاصّة بهذا المؤشر لبلوغ معدل استهلاك يقدّر بـ 7.7 ل/100كم سنة 2024 وسنة 2025 ليستقر المؤشر عند 7.5ل/100كم خلال سنة 2026 من خلال:

- ضرورة تجميع هياكل الوزارة في بناية واحدة للتقليص من نسبة جولان سيارات المصلحة.
- مزيد تحسيس الهياكل المركزية بالوزارة لاحترام مواعيد توزيع البريد وتقليص التنقّلات اليومية.
- تكثيف مراقبة أسطول السيارات الإدارية عبر منظومات تحديد المواقع بصفة يومية.
- تحسيس السواق بضرورة إتباع قواعد السياقة الرّشيدة وعدم الإفراط في السّرعة.
- إيلاء الأهمية اللازمة للصيانة الوقائية والدورية لما لها من انعكاس إيجابي في الاقتصاد في الوقود المستهلك وكذلك دورية تغيير العجلات المطاطية.
- **الهدف الاستراتيجي 3.4: تحسين جودة المعدات الإعلامية وتركيز المنظومات**:

يساهم هذا الهدف في تحسين جودة المعدات الإعلامية وتحقيق التوازن في توزيعها بين مختلف الهياكل وتوفير المعدات الضرورية وتركيز النظم المعلوماتية بمختلف الميادين وذلك من خلال حسن التصرف في المعطيات بالوزارة وتعزيز التبادل الرقمي للوثائق والمعلومات.

المؤشر 3.4 .1: نسبة المعدات الإعلامية التي لم يتجاوز عمرها الخمس سنوات							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
%	50	93	100	97	-3	100	2025

تحليل وتفسير النتائج التي تم تحقيقها لسنة 2022 مقارنة بالتقديرات:

1. **تحسين جودة المعدات الإعلامية:**

- خلال سنة 2022، تمّ اقتناء 110 حاسوب مكتبي، وبذلك فإنّ نسبة المعدات الإعلامية التي لم يتجاوز عمرها الخمس سنوات بلغت 93%.
- خلال سنة 2023، تمّ اقتناء 8 حواسيب مكتبية، وبذلك فإنّ نسبة المعدات الإعلامية التي لم يتجاوز عمرها الخمس سنوات بلغت 97.%

المؤشر 3.4 .2: نسبة إنجاز المنظومات و التطبيقات مقارنة بالحاجيات							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
%	64	80	83	70	-13	100	2025

2. **تركيز المنظومات:**

- تمّ استكمال مشروع إنجاز منظومة للتصرف في النقل البحري خلال سنة 2023.
- تمّ خلال سنة 2023، تحيين كراس الشروط الخاصة بإنجاز منظومة للتصرف في الطيران المدني وقد تمّ الاخذ بعين الاعتبار التوصيات الصادرة عن التدقيق في مجال الإشراف على السلامة الجوية الذي قامت به منظمة الطيران المدني الدولي.
- تمّ بتاريخ 19 جانفي 2024 إبرام صفقة مع مكتب خبرة لتطوير نظام معلوماتي لفائدة الإدارة العامة للطيران المدني والمشروع حاليا بصدد استكمال المرحلة الأولى والمتمثّلة في تحديد الحاجيات والتصور العام.
- تمّ في سنة 2023 الإعلان عن استشارة وطنية لاختيار مكتب دراسات يتولّى إعداد العناصر المرجعية لإنجاز نظام معلوماتي للنقل البرّي، وقد اعتبرت لجنة تقييم العروض المالية الفنّية الاستشارة غير مثمرة، وسيتم إعادة الإعلان عن استشارة جديدة خلال سنة 2024.

الهدف الاستراتيجي 4.4: تطوير وظائف التخطيط والاستشراف:

يتمثّل هذا الهدف في دعم أساليب الإشراف على المؤسسات العمومية، وتطوير وظائف التخطيط والاستشراف.

المؤشر عدد 1- مستوى إعداد ومتابعة تنفيذ استراتيجية قطاع النقل.

المؤشر عدد 2 - نسبة تحقيق الأهداف المضمنة بعقود البرامج للمؤسسات العمومية تحت الإشراف.

المؤشر 4.4 .1: مستوى إعداد ومتابعة تنفيذ استراتيجية قطاع النقل							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
نوعي	2	2	3	3	1	4	2025

- ✓ تم خلال سنتي 2021 و2022 التقييم النهائي للمخطط الخماسي الخاص بقطاع النقل واللوجستية للفترة 2016- 2020 وتم الشروع في إعداد المخطط التنموي 2023-2025 بالتنسيق مع المصالح المختصة لوزارة الاقتصاد والتخطيط،
- ✓ تم خلال سنة 2023:
  - المصادقة على النسخة النهائية للمخطط الخماسي 2023-2025،
  - مواصلة العمل على تنفيذ مخرجات السياسة الوطنية للتنقلات الحضرية المستدامة PNMU التي تمت المصادقة عليها خلال مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 07 ماي 2020 الرامية أساسا إلى النهوض بمنظومة التنقلات الحضرية من جميع الجوانب المؤسساتية، المالية، والحوكمة... والتي تم الشروع في تجسيمها منذ سنة 2021.

المؤشر 4.4 .2: تحقيق الأهداف المضمنة بعقود البرامج للمؤسسات تحت الإشراف							
وحدة المؤشر	انجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	25	50	60	60	100	100	2025

- ✓ تم خلال سنة 2022 إحداث لجان مركزية متكونة من مختلف الهياكل المعنية بهدف إعداد عقود أداء في إطار منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف خاصة بالمنشآت العمومية المنضوية تحت إشراف مهمة النقل والمدرجة ضمن مختلف البرامج (البري، البحري والجوي)،

- ✓ تم الانطلاق في إعداد وإمضاء مجموعة من هذه العقود خلال سنتي 2022 و2023 ومنها عقود الأداء الميزانياتية الخاص بكل من الشركة الجديدة للنقل بقرقنة وشركة ميناء النفيضة وشركة الخطوط التونسية السريعة.
- ✓ تم، خلال الفترة الممتدة بين سنة 2021 وسنة 2023 إحتساب المؤشر بإعتبار نسبة التقدم في إعداد وإمضاء عقود الأداء في إطار منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف.

- ✓ عملا بمقتضيات المنشور عدد 31 المؤرخ في 23 نوفمبر 2023 حول إعداد عقود أهداف وبرامج للمؤسسات والمنشآت العمومية للفترة 2023-2025، قامت الإدارة العامة للإستراتيجية والمؤسسات والمنشآت العمومية بالتنسيق مع مختلف الهياكل تحت الإشراف قصد الإنطلاق في إعداد عقود البرامج للفترة المحددة بالمنشور آنف الذكر. وفي هذا الصدد، تم الشروع في مناقشة هذه العقود بمشاركة مختلف الأطراف المتدخلة خلال شهر مارس لسنة 2024.

2 - نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

فيما يلي تقديما مفصلا لتنفيذ ميزانية البرنامج حسب طبيعة النفقة ثم حسب البرامج الفرعية والأنشطة مقارنة بالتقديرات (الجدولين عدد1 وعدد2)

جدول عدد1

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: أد)

بيـــــــــان النفقات		تقديرات 2023	إنجازات 2023	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق.م التعديلي (1)	(2)	المبلغ (2)-(1)	نسبة الإنجاز% (2)/(1)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	15187	12849	-2338	84,61
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	3055	2956	-99	96,76
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	12054	1078	-10976	8,94
	اعتمادات الدفع	12054	1078	-10976	8,94
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	2690	2097	-593	77,96
	اعتمادات الدفع	5145	1235	-3910	24,00
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد				
	اعتمادات الدفع				
المجموع	اعتمادات التعهد	**14744**	**3175**	**-17323**	**51,12**
	اعتمادات الدفع	**35441**	**18118**	**-11569**	**21,53**

*** دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات.**

جدول عدد2

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة (إع الدفع)

(الوحدة: أ د)

بيـــــــــــــــان الأنشطة	تقديرات 2023 ق.م الأصلي (1)	تقديرات 2023 ق.م التكميلي (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز % (2) / (1)
نشاط عدد 1 (*) القيادة	20787	20787	14439	-6348	69
نشاط عدد 2 دعم الرصد الجوي	14654	14654	3679	-10975	25
المجموع	**35441**	**35441**	**18118**	**-17323**	51

*** دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات / (*) يتم اعتماد الأنشطة المدرجة حاليا بمنظومة "أمد"**

تم تسجيل نسبة تنفيذ عامة لميزانية برنامج القيادة والمساند